

أمثلة من الترجمة

Hans Joas

Sind die Menschenrechte westlich?

Kösel Verlag 2015

ISBN: 978-3-4663-7126-6

صفحات 18-11

هل حقوق الإنسان غربية؟

هانس يواس

ترجمة: صلاح هلال



في القرن الثامن عشر اختفى التعذيب بوصفه وسيلة مشروعة للعقاب من كافة الأنظمة القانونية في جميع الدول الأوروبية. وفي القرن التاسع عشر الذي تلاه تم إلغاء العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في جميع مجتمعات العالم الغربي التي كانت العبودية قد تطورت فيها لتصبح أحد المنظومات الاقتصادية الأساسية، وكان آخرها البرازيل حيث ألغيت العبودية في عام 1888. وبالنسبة لي، وبالتأكيد ليس بالنسبة لي وحدي، تُعد هاتان العمليتان من أهم فصول تاريخ حقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كان لمصطلح "حقوق الإنسان" في الخطاب السائد في تلك الأوقات دور مهم أم لا. وفي المجادلات الثقافية وأوجه الكفاح الاجتماعي التي امتدت لعقود طويلة مرتبطة بهاتين العمليتين يتضح بصورة مباشرة أن التغييرات الحقوقية كانت أبعد مدى بكثير عن أن تكون مجرد تغييرات في التشريعات القانونية؛ إذ كان الأمر يتعلق بالأحرى بتحويلات ثقافية أساسية لا يمكن حصرها في تناول ضيق من منظور قانوني. ولكي أحدد كنه تلك التحويلات الثقافية أتحدث هنا عن "تقديس الشخص". وأقترح هنا فهم حقوق الإنسان، وفهم الاعتقاد المؤسس لها في عالمية كرامة الإنسان، على أنها جاءت نتيجة لعملية تقديس مميزة، أي نتيجة تحول أصبح يُنظر في ضوءه إلى كل كائن بشري فرد، بصورة متزايدة باضطراد وبطريقة تزداد قوة في دافعيتها وحساسيتها، على أنه مقدس، وقد تمت مأسسة ذلك الفهم في القانون. علماً بأن مفهوم المقدس أو القداسة هنا لا يحمل إطلاقاً معنى دينياً حصراً، بل يسم هذا المفهوم بالأحرى بشراً ذوي كثافة وجدانية في كلياتهم، باعتبارهم مخولين بوضوح لحمل روابط

قيمة من جميع الأنواع، بما فيها العلمانية.

لكن هذا التأكيد على السمة الثقافية لتاريخ حقوق الإنسان ينطوي على إشكالية خاصة سأتناولها بالبحث في هذا الكتاب.

إن الإنجازات التي لا يطالها الشك، في فرض حقوق الإنسان ثقافياً واتخاذ موقف إيجابي حيالها حقوقياً، يمكن استخدامها أيضاً لدعم مزاعم التفوق الثقافي، مما يترتب عليه عواقب إشكالية. وهذا يسري في داخل الدول الغربية، حيث تزعم التقاليد الدينية واللا دينية أنها المصدر الأصلي لتلك الإنجازات؛ إذ تستمد حركات كثيرة النار لشعلتها من الجدل حول أهمية عصر التنوير والثورة الفرنسية بالنسبة لحقوق الإنسان، أو إبراز دور الكفاح البروتستانتي من أجل حرية الدين، أو دور المدرسة الكلامية الكاثوليكية الإسبانية المتأخرة. وتزداد حدة الإشكالية المذكورة في الجدالات الجارية مع دول غير غربية؛ فالغرب لا يكتفي بكيال الاتهامات لتلك الدول بأنها تنتهك حقوق الإنسان وأن حقوق الإنسان غير راسخة بصورة كافية في أنظمتها القانونية على المستوى الوطني، بل يتم وسماها بفقدان القدرة - لأسباب ثقافية - على فهم ما نعنيه "نحن" (في الغرب) بحقوق الإنسان. وهذا يعني في نظري أن تقديس الإنسان أيضاً يمكن أن يتحول إلى تقديس ذاتي جمعي لدول بعينها أو لتحالفات دولية محددة.

ولذلك فإن المهمة التي حملها البحث التاريخي في حقوق الإنسان على عاتقه مؤدّاه هو أيضًا إنتاج صورة للجزور الثقافية لحقوق الإنسان لم تشوهها خطورة تقديس الذات تلك. لذلك لا يكفي التركيز على إلغاء التعذيب والعبودية، بل نحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك، نحتاج إلى استخلاص صورة واقعية أيضًا للأسباب التي جعلت التعذيب والعبودية من الأمور المشروعة لفترات طويلة لم يتم إلغاؤها فيها. والسؤال الذي يجب طرحه بصورة أوضح هو : لماذا قامت بعض شعوب عالم شمال الأطلسي ، التي تدّعي أنها تحب الحرية لهذه الدرجة، بوضع منظومة عمل للتعذيب والعبودية وتعتظيم الاستفادة منهما بطريقة غير مسبوقة، قبل أن تقدم على إلغائها. كما يجب في الواقع أن نسأل عن تاريخ التعذيب وكيف استمر في المناطق التي كانت خاضعة للسلطة الأوروبية، أي في المستعمرات، حتى بعد إلغائه في أوروبا. مهمة البحث هذه ومثيلاتها تجبرنا على توسيع نطاق عصر حقوق الإنسان بمعناه الضيق، أي منذ القرن الثامن عشر. ولا شك في أن المأسسة القانونية لحقوق الإنسان سبقتها أخلاقيات دينية وفلسفية علّمت البشرية بالفعل احترام كل إنسان أيًا من كان. ولكن ماذا كان موقف تلك الأخلاقيات من العبودية والتعذيب؟ كيف نفسر علاقة مثل تلك الأخلاقيات بالتطور القانوني؟ هل اقتصر وجود تلك الأخلاقيات على المصادر الموجودة في الثقافة الغربية وعلى التقاليد القانونية الغربية؟ إلى أي مدى يمكن وصف منظومة حقوق الإنسان الحديثة، التي تُعد وثيقتها الأصلية "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" من عام 1948، بأنها "غربية"؟ وإلى أي مدى تُعد الأخلاقيات، التي تؤسس لذلك القانون الدولي فلسفيًا، "غربية"؟ ودون أن أوفي تلك الأسئلة حقها في الإجابة، أريد هنا أن أقدم بعض الإجابات المحددة عليها.

يوجد كثير من القضايا الخلافية فيما يتعلق بكتابة تاريخ حقوق الإنسان، مثلًا منذ متى يمكن أن نجد أسبابًا جيدة لتحديد النقطة الزمنية التي بدأ فيها الحديث عنها. أنا شخصيًا انطلقت في عرضي من إعلانات حقوق الإنسان في أواخر القرن الثامن عشر التي صدرت في سياق الثورة الفرنسية وكذلك من الثورة الأمريكية، التي كانت في فترة زمنية أقدم وكان لها أيضًا أثرٌ ملهم على الفرنسيين. في حين نجد مجموعة من المؤرخين الألمان والأمريكيين الأصغر سنًا، ممن أعطوا دفعة قوية للأبحاث في مجال تاريخ حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين، تُعد على العكس المرحلة بعد عام 1948، أو حتى بدايةً من سبعينات القرن العشرين، مثلًا منذ مؤتمر هلسينكي 1975، البداية الحقيقية لحقوق الإنسان. أما غيرهم، وبصفة خاصة من الفلاسفة وعلماء اللاهوت، يُصرون بشدة على أن ذلك التاريخ قد بدأ بالفعل قبل ألفي إلى ألفين وخمسمائة عام، وبالتالي فهم يوجهون النقد لي لقصري ذلك التاريخ على الفترة منذ 1776 أو 1789. وهم يشيرون على سبيل المثال إلى التراث المسيحي، أو كما يقولون غالبًا، التراث اليهودي المسيحي، أو إلى أفلاطون والفلسفة الإغريقية العتيقة، انطلاقًا من تصور أن روح كل كيان إنساني تُماثل روح الكون. ويمكن التعبير عن تلك الاعتراضات بطريقة هادئة، وذلك في ضوء تقبل حقيقة أن كل حكاية يجب أن تبدأ من نقطة ما، وتلك النقطة يكون لها بطبيعة الحال

تاريخ سابق. كما يمكن التعبير عن تلك الاعتراضات بطريقة جدلية شديدة، وكأن منهجي يُنكر أي أثر للأخلاقية الكونية في التاريخ القديم .